ابنُ جنِّي بين المعرفة الواصفة والمعرفة المُعلَّلة

م.د. غالب علي حسن ١ أ.د. مؤيد آل صوينت٢

1.معهد السياحة والفندقة. المديرية العامة لتربية – الرصافة / الثانية. وزارة التربية. بغداد، العراق.

2 .الجامعة المستنصرية كلية الأداب. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. بغداد، العراق.

Ibn Jinni between descriptive knowledge and reasoned knowledge

الملخص:

يمثِّل ابن جنِّي لحظة خاصة في تحقيب الفكر اللغوي عند العرب، فهو من النحاة الذين أحكموا صناعة تحليل المصطلحات بدقة متناهية؛ لأنَّه على قدر عظيم من الخبرة بالمفاهيم وكان ذا سلطة راقية في رسم خطوط التقاطع بين الفكر واللغة انطلاقًا من إشكاليات الألفاظ المؤدية لمتصورات العلوم. يتبدى ذلك حين انطلق في معظم ما رقنه من ملفوظات تسبر المناويل التي قام عليها الفكر اللغوي العربي فهو يتحدث عن الكلام والقول، وعن اللغة ما هي، ثم عن النحو وبعد ذلك يتطرق الى مقولات تأسيسية راقنًا شرحًا مستفيضًا لهذه المقولات بادئًا –على غير العُرف المطرد– بالدلالة التي يختص بها المبحث النحوي وتتناولها على نحو يتسم بالفرادة والعمق.

الكلمات المفتاحية: ابن جني، الفكر ، النحو، التعليل ، الوصف .

Abstract:

Ibn Jinni represents a special moment in the linguistic thought of the Arabs, as he is one of the grammarians who mastered the industry of analyzing terms with extreme accuracy. Because he has a great deal of experience with concepts, and he was a superior authority in drawing the lines of intersection between thought and language, starting from the problems of utterances that lead to the perceptions of science. This is evident when he started in most of his utterances, probing the manners on which the Arabic linguistic thought was based. He talks about speech and saying, and about language what it is, then about grammar, and after that he touches on foundational categories, reciting an extensive explanation of these statements, beginning with - other than the regular custom - With the significance that is specific to the grammatical topic, and dealt with in a unique and profound manner.

Keywords: Ibn Jinni, thought, syntax, reasoning, description.

البحث

تبدو إشكالية العلاقة بين اللغة والخطاب الذي يعبِّر عنها أمرًا شائكًا، فالعلاقة بين اللغة بوصفها موضوعًا يتجاذبه النظار وبين الخطاب النظري الباحث في ذلك الموضوع ليست أحادية الجانب، ولم تستقر في تاريخ الفكر اللغوي على نسق واحد، بل كانت مجالًا لتباين الأفهام، واتخاذ آليات وطرائق مختلفة في الدرس، فإن توافقت أحيانًا في شأن العموميات النظرية التي تشكل نقط تقاطع بين مختلف النظريات فلطالما طبعالتباينأسئلتها المُصاغة، وطرائق الإجابة عليها من منظور التصورات التي تعمل في قلبها الأعمال النحوية ومن منطلق ((المبادئ النظرية التي يتوجه بها فهم النحوي للغة، ولعل أنسب ما يمكن التقيد به في خصوص المقارنة بين الخطابات اللغوية هو التمييز بين الفروق النظرية والمنهجية))[١]. يستدعي مفهوم العلم مفهوم النظرية، وليس يعنينا أن نبيّن أنَّ للنحوالعربي نظرية تكتنفه أو لا، فهذا يقع خارج مناط بحثنا، وإن كنَّا نرى أنَّ ما يبدو ملاحظات مبثوثة يستند إلى منطلقات ومبادئ نظرية صريحة أو ضمنية ذلك أنَّه ((لا يعقل أن يكون هذا التراث النحوي الضخم لا يستند إلى مقدار أدنى من المنطلقات والمبادئ العامة، كما لا يعقل ألَّا يوجدَ بين ما يبدو تعليلات جزئية ضرب من التكامل، أو التناسق))[٢]، لا سيَّما إذا رزنا هذا التراث وَفْق القواعد التي تقوم عليها علمية نظريةٍ ما، وهي:

١. الشمولية، أي: المعالجة المناسبة لكل المواد الملائمة.

٢. التماسك، أي: غياب التناقض بين مختلف مكونات التحليل في مجموعه.

٣. الاقتصاد، إنَّ الصياغة المختصرة، أو التحليل الذي يتضمن حدًا أقصى من المفردات يكون أفضل من نظيره المطوَّل أو المركَّب[٣].ميَّز الخليل بن أحمد بين أمرين أساسيين: أولًا: النظام اللغوي في ذاته. وثانيًا: ما يُتصوَّر عن هذا النظام اللغوي، وهذا ما يفرق بين النحاة في كشفهم عن نظام اللغة العربية، فعمل النحوي ينقسم على قسمين: قسم أول، وهو جانب وصفي يُعنى بتقديم القواعد والقوانين. وقسم ثانٍ، يركِّز على الجانب التفسيري التعليلي، ذلك أنَّ الاتفاق حاصل على وجود نظام يكتنف اللغة، أمَّا الكشف عن هذا النظام وبيان ماهيته فيختلف باختلاف تصور كل نحوي، لذا، كانت تعليلات النحاة مختلفة باختلاف التصورات إذ كل نحوي يبحث عن التصور (الأليق) على حد عبارة الخليل. ومن أوضح الأدلة على الفرق بين النظام اللغوي في حدِّ ذاته وما يتصور عنه أنَّ التفسير والتعليل يختلفان من نحوي إلى آخر واللغة مع ذلك تشتغل والتواصل قائم بين المستعملين. فإنَّ كان ثمَّة من قصور فهو قصور في التصور لا في الشيء في حدّ ذاته. لا تقتصر هذه الفكرة على البحث اللغوي فحسب، بل نراها أيضًا في سائر العلوم فالنظريات العلمية تسعى إلى الكشف عن النظام، وما اختلاف هذه النظريات وتتابعها إلا بسبب عجز هذه المقاربة، أو تلك لا بسبب وجود عجز في النظام في ذاته[٤]. فما نراه في الفكر النحوي من مغايرات ابتداءً من سيبويه، وانتهاءً بالسيوطي وغيره، إنَّما يمكن عدَّه مغايرات لقول ثقافي متصل، كما يمكن القول إنَّ التصورات اللاحقة بعد سيبويه لم تمسّ النظام النحوي في

أساسه، وإنَّما هي مجرد علامات دعا إليها تعمُّق الظاهرة النحوية، وتحكَّمت فيها أساليب الوضع الثقافي الذي نمت فيه. تأسيسًا على هذه المعطيات، فإنَّ المغايرات التي يمكن ملاحظتها في أقوال النحاة، والمتكلمين، والأصوليين، وغيرهم، ليست سوى مغايرات لقول ثقافي مستمر، قد يكون الداعي إليها تحقيق بُعدٍ آخرَ في الفهم أو التأويل، وقد يكون الداعي إليها التأكُّد من سلامة تطبيق الأصول العلمية المقرَّرة، وقد يكون الداعي إليها مراجعة المفاهيم المستخدمة، أو تغليب أصل على أصل، أو غير ذلك[٥]. فيما يتصل بالسؤال الإشكالي: اللغة تعبير عن الفكر أم هي أداة تواصل؟ يوسمُ باحث معاصر هذا التساؤل بأنَّه تساؤل زائف، ونعتقد أنَّه من خصائص اللغة؛ لأنَّ كل ما قيل في وظائفها من تناقضات وما لم يقل بعد، صحيح إلى حدٍّ ما، فنحن نعتقد في العموم أنَّ الأبنية اللغوية تعكس على صورة جدلية ما، خصائص الفكر الإنساني، وتتضمَّن التواصل في أبنيتها المجردة على طريق العلامات الدالة على المتكلِّم بالخصوص، نشير إلى هذا؛ لأنَّ عملنا يقوم على افتراضين أساسين:

–الافتراض الأول: لم يهتم نحاتنا في معالجتهم للعلاقة بين البنية ودلالتها بالمضمون الخارجي لها، بل عدُّوا أنَّ دلالة بنية نحوية ما، تتركَّز في أنَّها قابلة لأن تقدر ببنية نحوية أخرى، وأنَّ ذلك قد كان في إطار إجرائي وصفي ساذج لم يبلغ النضج التنظيري.

– أمَّا الافتراض الثاني، فهو أنَّهم حدَّدوا الدلالة النحوية من زاوية حضور المتكلِّم نحويًا لا بلاغيًا في البنية، وذلك بوصفه منشئًا للبنية من داخلها، لا بوصفه منشئًا خارجيًا تاركًا أثره في البنية كما هو الأمر في البلاغة، ويتضح ذلك في مبادئ العمل الإعرابي نفسها، وهي مبادئ تقوم عندهم جميعًا على أنَّ العمل النحوي من إنشاء المتكلِّم، وأنَّ ظواهر العمل كلها صور من دور المتكلِّم فيها[٦]. إلا أنَّ هذا الموقف الخلفي لم ينجحوا في التعبير عنه كما ينبغي، وفشلهم في الوصول بهذه الفكرة إلى أقصاها هو الذي أوهم ابن مضاء ودارسيه بأنَّهم لم يعدُّوا هذا الجانب[٧]. إذ ينظر البلاغي في الإسناد الذي هو مجال عمل المتكلِّم، والذي عوَّض عند النحاة بالعلاقة العاملية الوضعية، إذ تكون العناصر في المنظومة النحوية (كَلمية)، أمَّا علم البلاغة فالعناصر فيه (كلامية)، وهي كل العناصر الراجعة إلى الإنشاء والخبر، اللذان يعدَّان مقولتين أساسيتين قائمتين في المعاني في مكان مركزي مشابه لمقام الاسم والحرف والفعل في النحو، ويجب أن ينطلق من التمييز بين مفهومين إجرائيين قائمين في الفكر اللغوي العربي: لغة المتكلِّم ولغة الواضع[٨]. فضلًا عن أنَّ استيعاب الأصول النظرية والمعرفية والمنهجية إذا كان رهين إدراك تفاعلات المعارف، والعلوم المحددة للمجال التداولي الذي تشترك فيه، فلا ينبغي عند محاولة الكشف عن تلك الأصول أو عند محاولة تعرف طبيعة مفاهيم النظار واصطلاحاتهم ووسائلهم وقصودهم التعامل بطريقة تجزيئية من شأنها أن تفرض حواجز عريضة تمنع من تمثُّل طبيعة النظر اللغوي، والتشكك فيما ينبني عليه ذلك النظر؛ لأنَّ فهم الخطاب اللغوي القديم لا يُستحسن فيه إلغاء الصلة بينه وبين مجمل مكونات النظر التي عرفها المسلمون، كما أنَّ استيعاب منطلقاته قد يصبح متوقفًا على شرط الشمول القاضي بجعل عدد من الميادين العلمية بمنزلة مجال تداولي واحد[٩].استنادًا لما تقدَّم من تصوُّر تأسيسي يمكن في ضوء معطياته تقديم مقاربة أولية تقوم على مقولة ارتكازية في مدونة ابن جنّي، أساسها يكمن في أنَّ لمعقولية الأحكام ولوضع العلوم فيما يمكن أن تبرَّر به أحكامها عقليًا دورًا في تصنيف العلوم عند ابن جنّي ومقارنته بينها، وهي المقارنة التي تشير إلى أن العلل الكلامية إذا كانت في رأيه عللًا حقيقية؛ لأنَّها مؤثرة وموجبة، ولأنَّ الحكم فيها قد يكون له سند عقلي فإن علل الفقه الآتية من طريق الشرع قد يكون لها وضع آخر نتيجة لأنَّ كثيرًا من أحكام العبادات لا يمكن تعقل أحكامها، وهي لهذا السبب متأخرة عن علل النحاة والمتكلمين جميعًا. أمَّا النحو فإنَّ علله وإن كانت لا تنقاد انقيادًا كاملًا إلى الوجوب إلا أنَّه مع ذلك يمكن إدراك حكمة كل علة نحوية؛ لأنَّ الحس ينطوي على الاعتراف بها، إذ الحس مفضٍ إلى المعرفة الضرورية والنحاة ((إنَّما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه. وذلك أنَّها إنَّما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ووجوه الحكمة فيها خفية عنَّا غير بادية الصفحة لنا))[١٠]. إنَّ العلل في الخصائص من قبيل الأصول المبدئية التي تفسر النظام ومعطياته، وتقنن الظواهر المتنوعة. فهي علل واجبة لا بدَّ منها في الصناعة النحوية ولا تحتمل التجويز ((وعلى هذا مفاد كلام العرب)) ويُعدُّ النوع الثاني من العلل، إنَّما هو في الحقيقة سبب يجوِّز ولا يوجب ((كالإمالة وهي عنده علة جواز لا علة وجوب وقلب الواو في أمثلة نادرة ووقوع النكرة بعد المعرفة))[١١]، يتناسل من التوصيف الذي تقدَّم أن يكون من الطبيعي لابن جنّي أن يوافق هذه المدرسة أو يخالفها، وأن يؤيد رأي هذا العالم أو يفنِّده، فيبدي في هذا الموضع من الدراسة أو ذاك ما لم يبده غيره، سالكًا سبيلًا غير سبيل القوم. وهذا ما دعاه إلى عقد باب في (الخصائص) عنوانه: (باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة؟). رقن فيه ((اعلم أنَّ إجماع أهل البلدين إنَّما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده إلا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأمَّا أن لم يعطِ بذلك، فلا يكون إجماعهم حجة عليه))[١٢]. وقال في موضع آخر: ((فكل من فُرق له من علة صحيحة، وطريق منهجه كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره))[١٣]. ويؤكِّد ابن جنّي ضرورة معرفة المتكلِّم بقواعديَّة

التركيب، أو أصوليته في اللُّغة بما جرت بينه وبين الشجري من محاورة يستدلُّ بها على أهمية النظام القواعدي للعربية، فيخبرنا ابن جنّي ذلك قائلًا: ((وسألت الشجريّ يومًا فقلت: يا أبا عبدالله، كيف تقول: ضربت أخاك؟ قال: كذاك، فقلت: أتقول ضربت أخوك؟ فقال: لا أقول أخوك أبدًا. قلت: فكيف تقول ضربني أخوك؟ فقال: كذاك. فقلت: ألست زعمت أنَّك لا تقول أخوك أبدًا؟ فقال: أيش ذا، اختلفت جهتا الكلام. فهل هذا في معناه إلَّا كقولنا نحن صار المفعول فاعلًا، وإن لم يكن بهذا اللّفظ البتة فإنَّـه هو لا محالة))[١٤]. وما تقدَّم من حواريَّة قائمة بين ابن جنّي والشجريّ نلاحظ طبيعة التصورات المقدمة من قبل علماء العربية في تسوير المسارات اللُّغويَّة واهتمامهم بالفروقات المنغرسة باللّغة وطبيعة توظيف التركيب، فالشجريّ إعرابيٌّ فصيحٌ لا شكَّ في فصاحته، أوضح بحواره مع عالم العربيّة ابن جنّي أنَّ ((الحكم بأصوليَّة الجملة، وعدم أصوليتها وإن كان لا يعرف أحكام الإعراب التي تكلَّم عليها علماء العربيّة من رفع ونصب، ولكن العبارة عنده بهذا التركيب تلفظ بصورة، وبتركيب آخر تلفظ بصورة أخرى، أمَّا لماذا لا يعكس فلأنَّه بكفايته اللُّغويَّة يعلم أنَّ هذا مخالف للُّغة قومه))[١٥]. وتكشف المحاورة المذكورة عن طبيعة العلائق المتواشجة بين الإعراب والمعاني النحوية، فالمعاني المقصودة ها هنا هي المعاني النحوية التي تفصح عنها أواخر الكلمات، وهكذا ينتقل بنا إلى آخر هو أنَّ النطق بعلامات الإعراب من رفع ونصب وخفض يدل على المعنى النحوي وبذلك تكون الإفادة عن طرق تقطيع الكلام إلى وحدات منطوقة والتلفظ بحركات الإعراب، فمفهوم الافادة إذن هو نحوي قبل أن يكون لغويًا. قد نفهم من هذا أنَّ الكلمة توجد نحويًا قبل أن توجد معجميًا فالنحو هو الذي يولد المعنى والعلاقات النحوية للكلمة هي التي تختزل مفهومها، كما نستنتج من هذا أنَّ ابن جنّي اعتمد الكلام المنطوق لا المكتوب، لقد تفطَّن إلى أنَّ الكلام المكتوب لا يوفر قاعدة سليمة لدراسة الكلمة وتحليلها تحليلا يفضي إلى التعرف على الوحدات الدنيا التي يقاس بها الكلام وهذا رأي مهم لسببين:

-الأول: هو أنَّ المشافهة هي أصل اللغة فهي سابقة والكتابة لاحقة؛ لأنَّ دور الكتابة يتمثل في رسم الكلام.

-الثاني: هو أنَّ المشافهة أصدق من اللغة المكتوبة في التحليل، فالكتابة لا تترجم طريقة النطق بالكلام ولا كيفية تنبير وحداته، فضلًا عن الشحنة الدلالية التي تضيفها المشافهة على التواصل، فالمشافهة تبين مقاصد المتكلِّم، في حين لا يتأتَّى ذلك للكتابة. ويبدو أنَّ ابن جنّي فهم الوظيفة للغة الحقيقية للغة وهي التواصل، وهذا التواصل يتم عبر وحدات لغوية دالة نسميها كلمات، وبهذه الكلمات يستطيع الباحث فهم طبيعة اللغة وطريقة تركيبها[١٦]. إنَّ العلل والأغراض عند ابن جنّي هي جملة أسباب طبيعية عقلية في الوقت نفسه، وهي متصلة باللغة وتطورها في الزمان والمكان، وما يكشفه النحوي سابق كامن فيها يحتاج إلى ثبت وترتيب لا أكثر ولا أقل، ولكن النحوي قد يروم بلوغ حدود بعيدة في النظر والتعليل والاستنباط فيتجاوز الطبيعي الموازي للعقلي؛ ليدرك ضربًا من الأحكام على الحكام، أو القياس التعليلي الذي يهدف إلى التجريد والتوغل في الصناعة النحوية[١٧]. تأخذنا هذه الرؤية نحو مفهوم مهم أكَّده ابن جنّي في رؤيته للقدرة اللُّغويَّة من دون إعطاء مصطلح يُطلق عليها، إذ يرى ابن جنّي أنَّ المقدرة اللُّغويَّة تكون:

أ. مقدرة براغماتيَّة: وهي ما عبَّر عنها ابن جنّي قائلًا:((ومن هذا الذي في الأصـــوات يتعاطاه الناس الآن من مخالفة الأشـــكال في حروف المعجم، كالصـــورة التي توضـــع للمعمّيات والتراجم، وعلى ذلك اختلفت أقلام ذوي اللُّغات، كما اختلفت الأصـــوات المرتبة على مذاهبهم في المواضـعات))[١٨]. فهنا تكون المعلومات السابقة وغير اللُّغويَّة، والاعتقادات الشـخصـيَّة، موجودة لدى المتكلِّم العارف بلغته معرفة براغماتيّة على هيئة صورة موضوعة للمعمّيات والتراجم التي تساهم في بناء الكلام واستعماله على وَفْق قصد المتكلِّم.

ب. مقدرة قواعديَّة: هنا يكمن اهتمام كلّ من يعمل في اللُّغة وبنيتها، ولا سـيَّما ابن جنّي، إذِ اشـتراط معرفة المتكلِّم بلغته أو باللُّغة الأم التي يتناولها، ويمكن أن نلمس هذه المقدرة بقول ابن جنّي: ((فإنَّ العجم العلماء بلغة العرب، وإنْ لم يكونوا علماء بلغة العجم، فإنَّ قواهم في العربيّة تؤيد معرفتهم بالعجميّة، وتؤنسـهم بها، وتزيد في تنبيههم على أحوالها، لاشـتراك العلوم اللّغويّةواشـتباكهاوتراميها إلى الغاية الجامعة لمعانيها))[١٩].ويرى باحث معاصـر أنَّ المقدرة القواعديَّة لدى التوليديين هي ذاتها ما تنبَّه عليها ابن جنّي قبله، إذِ اشـترط التوليديون المعرفة بقواعد اللّغة، وعلى المتكلِّم القاصد بكلامه أن يكون ملمًا بقواعد اللّغة الأم خاصته، فقدِ اشترط ابن جنّي معرفة العلماء بالعربيَّة سواءً أكانوا عربًا أم عجمًا بالعلوم اللّغويّة، صـوتها، وصـرفها، ونحوها، ودلالاتها، وارتباط كلّ علم من هذه العلوم بالآخر التي تؤدي بنهاية المطاف إلى تكوين الغرض التواصـــليّ، أو الغاية التواصـــليّة على صـــورة جمل وتراكيب مختلفة الدلالات، ووَفْق غرض المتكلّم ومقصـــديته في بناء الكلام[٢٠].وإذا كان إجماع المتكلمين قد أُسِّس بطريقة لا إرادية وبفعل وجود منطقة وسطى وموحدة بين مختلف إنجازات العربية مجسَّدة في لغاتها، فإنَّ إجماع النحويين قد أُسِّسَ بطريقة إرادية، وبفعل وجود منطقة مشتركة تكونت بفعل التطابق الفكري بين المذهبين البصري والكوفي وفي تفسير بعض الظواهر وتخريجها تخريجاً مماثلاً، هذا التواضـع الفكري أو الميتا لساني هو ما اصـطلح عليه بالإجماع، ومثَّل في تاريخ

التفكير النحوي أرضية صلبة من الصعب تجاوزها؛ لأنَّ هذا التجاوز يضع النحوي خارج دائرة التفكير العامة مع الادعاء بوجود مدارس أخرى، أو (مذاهب مختلفة).ضمن هذا الإطار يتنزَّل التمييز بين متصورين للفظ (الخلاف) الذي حافظ على مقابلته للإجماع. أحد المتصورين يكون (الخلاف) فيه غير مندرج في أحد المذهبين (الكوفي والبصري) وهذا الضرب من الخلاف محظور ومكروه في تراث التفكير النحوي وفيه يقول ابن جنّي إنَّه لا يسمح ((بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها))[٢١]، وما يمكن الإشارة إليه ها هنا أنَّ بعض الخلاف المذهبي بين البصريين والكوفيين كان خلافاً لمجرد الخلاف؛ لأنَّ المنطلقات النظرية التي يمكن عدَّها أساساً نظرياً لأحد المذاهب قد يعارضها أصحاب المذهب نفسه معارضة لا يمكن ردها إلا إلى رغبة في مخالفة المذهب المقابل. ومن ضروب الخلاف، خلاف يتمثَّل في جمع نحوي بين رأيين مختلفين ليولد منهما رأيًا ثالثًا، وقدِ استعمل صاحب الخصائص لهذا المتصور عبارة (تركيب المذاهب) ويمثل عليه قائلًا: ((ومن ذلك قول أبي عمرو (يقصد الجرمي) في حرف التثنية أنَّ الألف حرف إعراب ولا إعراب فيها، وهذا قزل سيبويه، وكان يقول إنَّ انقلاب الألف إلى الياء هو الإعراب وهذا قول الفرَّاء أفلا تراه كيف تركّب له في التثنية مذهب ليس بواحد من المذهبين الآخرين))[٢٢] ومصطلح (تركيب المذاهب) الذي يستعمله ابن جنّي في وصف (الخلاف) الفكري بين النحاة له ما يناظره عنده وهو مصطلح (تركيب اللغات) ويستعمله النحوي في وصف وجه من وجوه الخلاف بين اللغات. وما من شك في أنَّ هذا التناظر الاصطلاحي يدل على أنَّ ما يحدث على صعيد التفكير في اللسان، بل قل: إنَّ هذا المظهر الأخير هو تطور للأول؛ لأنَّ (تركيب اللغات) مصطلح يعين شيئًا كان يحدث قبل تقعيد اللغة في الزمن اللغوي القديم، في حين يعيّن مصطلح (تركيب المذاهب) ما يحدث من جمع بين مذاهب فكرية بين تقعيد اللغة[٢٣].يمثِّل ابن جنّي لحظة خاصة في تحقيب الفكر اللغوي عند العرب، فهو من النحاة الذين أحكموا صناعة تحليل المصطلحات بدقة متناهية؛ لأنَّه على قدر عظيم من الخبرة بالمفاهيم وكان ذا سلطة راقية في رسم خطوط التقاطع بين الفكر واللغة انطلاقًا من إشكاليات الألفاظ المؤدية لمتصورات العلوم. يتبدى ذلك حين انطلق في بدايات خصائصه يتحدث عن الكلام والقول، وعن اللغة ما هي، ثم عن النحو وبعد ذلك طرق (باب القول على الإعراب) راقنًا شرحًا مستفيضًا لهذا اللفظ الاصطلاحي بادئًا –على غير العُرف المطرد– بالدلالة التي يختص بها المبحث النحوي وتتناولها بالتعليل مباحث (أصول النحو) التي يندرج فيها كتاب الخصائص برمته، ثم ثنَّى بتحليل اللفظ في دلالته اللغوية الأولى ((وأمَّا لفظة فإنَّه مصدرٌ أعربتُ عن الشيء إذا أوضحت عنه، وفلان مُعرب عمَّا في نفسه، أي: مبين له وموضح عنه))[٢٤]، ثم يستطرد ابن جنّي في سرد سياقات تعود بالمعنى إلى مرجعه من المحسوسات، ويختم بمعاودة الدلالة الاصطلاحية رابطًا بين المعنى المادي والمعنى النحوي الذي انتهى إليه اللفظ. ولكنَّه في أثناء ذلك ينبه في ومضة سياقية شارحة كيف أنَّ ((أصل هذا كله قولهم: العرب، وذلك لما يُعزى إليها من الفصاحة والإعراب والبيان) فإذا بنا –على غير مألوف الثقافات– نقف على ضفيرة دلالية داخل المصطلح: فاللفظ هو بذاته دال على جنس الأمة، وهو بذاته دال على السمة المميزة للسانها، فالعربية من العرب، وهذا شائع إذ لسان كل أمة إنَّما يتسمَّى بلفظ تلك الأمة، ولكن اشتقاق الإعراب من العربية بعد اشتقاق العربية من العرب يوقفنا على تصور للأشياء هو إلى الاستثناء أقرب إلى القاعدة، ويزداد الاستثناء طرافة وإثارة حينما نرى ابن جنّي يومئ إلى ضرب من الدور فكأنَّما اسم العرب قد اشتُقَّ من فعل أعرب، وكأنَّما فعلُ أعرب قد اشتقَّ من اسم العرب[٢٥]. وما يمكن أن يسجل ويلاحظ في هذا الصدد هو اهتداء النحاة إلى أنَّ الإعراب يمثل عنصرًا من عناصر النظام العلامي في اللغة العربية، فهو يتجلَّى في مجموعة من العلامات بالمفهوم الحديث لمصطلح بوصفها أصواتًا تظهر في سلسلة الكلام وَفْق ترتيب معين، وتستمد قيمتها ممَّا بينها من تقابل أو اختلاف، هذا ما نستشفه من كلام ابن جنّي حينما يعرف الإعراب قائلاً: هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، فكأنَّ صاحب الخصائص باستعماله كلمة (الألفاظ) لا يفرق بين علامات الإعراب وسائر العلامات اللغوية التي يلتحم فيها الملفوظ بالمعنى والدال بالمدلول[٢٦]. قد يكون من المفيد في هذا الباب التمييز بين المعاني الأصلية من جهة والمعاني الغرضية من جهة ثانية، إذ نقصد بالمعاني الأصلية العلاقات الثابتة التي يرتكز عليها نظام اللغة للدلالة على الوظائف النحوية، أو تلك التي ترتبط فيها كلمات اللغة بتأويلات دلالية تتجاوز محتوى تلك الوظائف. أمَّا المعاني الغرضية فنقصد بها جهة الفائدة التي من أجلها يحصل تركيب معين في مقام محدد، إذ لا يكفي فيها ربط كلمات اللغة بتأويلاتها الدلالية أو محتواها القضوي، بل بربط المحتوى بالقصد التبليغي الذي يسهم فيه كل من المتكلِّم والمخاطَب. وبإمكاننا في ظل هذا التمييز أن نشير إلى أنَّ الخصائص الأساسية للمعنى الغرضي تستلزم ضرورة أن تبنى على عنصرين مردهما إلى إرادة المتكلِّم، أو اعتقاده، هما: الفائدة والقصد فهما أساس التفريق بين الدلالات في حال الوضع، واستثارتها في حال التوسل بها من جانب المتكلم لإنجاز أغراض معينة، فمقتضى الفائدة أنَّها شرط لاستقامة الكلام من حيث انبنائه على شروط تضمن له بنيته النحوية، كما تضمن له وظيفته في إبلاغ المتكلِّم المخاطَب ما ينقله إليه، وذلك بثبوت

معنًى دلالي عام واكتفاء شروط الكلام، لذا فالكلام عند النحاة هو كل (لفظ مستقل مفيد لمعناه))[٢٧]، أو هو كل ما استقل بنفسه (وجنّيت منه ثمرة معناه))[٢٨]، وبما أنَّ النحو في حدهم ((هو انتحاء سمت كلام العرب))[٢٩]، أو هو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العربية، وأنَّ القصد به تحصيل الخبرات المتنوعة بأساليب العربية، والتي هي في الوقت ذاته خبرة بالأغراض التي تعبّر عنها اللغة، فقد أصبحتِ المواضعة عندهم عبارة عن قوالب تنظيمية يرتهن بها نظام اللغة الإبلاغيَّة بوصفها حصيلة ما قررته الجماعة، ووَفْق سننها، أو بوصفها المشترك اللغوي الذي به تكون دالة، ويتأسس عليها توجيه الفهم والإفهام؛ لأنَّ منظومة الكلام لكي تكون دالة تسعى على نحوٍ دائم إلى إحراز التفاف حول رصيد رمزي وتواصلي معينين، ممَّا يكشف عن أنَّ الكلام مرتبط في وجوده بعلاقات خطابية تنتظم في عقد مقدر ضمنياً هو عقد المواضعة والتفاهم. وإذا ما كان سيبويه هو العمدة في العلم النحوي بالسبق والشمول فإنَّ فلسفة النحو التي كانت تسمَّى بعلم أصوله تراصفت حلقاتها من الزجَّاجيّ (٣٣٧) إلى ابن جنّي (٢٩٢) إلى ابن فارس (٣٩٥) وثلاثتهم كانوا أعمدة القرن الرابع في هذا الباب، ثم كان لأبي البركات الأنباري (٥٧٧) حظ الاستئناف وكان للسيوطي (٩١١) بعد أمد الاستصفاء والتوثيق. وكل هؤلاء قد عالجوا قضية الإعراب بفائض من الوعي الذهني يعضده حدسٌ بحقائق التاريخ وهو يطل من بداياته[٣٠]. ويرى بعض الباحثين أنَّ من غير المبالغة وُسِمَ ابن جنّي بأنَّه فيلسوف النحو وأصوله في القرن الرابع عن طريق كتبه العديدة، وأهمّها كتاب الخصائص، وليس الهدف في هذا التقييم بيان الأهمية المعرفية لكتاب الخصائص، بل القصد تأكيد دور ابن جنّي في التعليل ومعالجة أنواع العلل التي فسَّر بها النظام اللغوي باعتماد النصوص المباشرة في الموضوع[٣١]، فالخصائص بمنزلة الكتاب الأساسي في شكلنة التعليل، وبيان طرائق التدليل، وقد يصنِّف بين كتب العلل النحوية من زاوية التنظير والحجاج والبرهنة على جدواها في عقلنة النحو وتوجيه النظام النحوي إلى رصد المبادئ المتحكمة في بنية اللغة. فالكتاب شكلنة محضة في العلل وفلسفة الأصول النظرية خاصة[٣٢].ولكن المثير في حديث ابن جنّي عن الإعراب –إذا رمنا كشف الغطاء عن موقف العالم من مضمون علمه بواسطة تحليل بنية خطابه كيف تركَّب وهو يتحدث به عن المعرفة– أنَّه بعد أن خصَّص بابا للقول على النحو لم يستغرق صفحة واحدة من الكتاب إلا بفضل هوامش المحقق بادر بتخصيص باب للقول على الإعراب، فاستهله في ضرب من القفز على أعراض القضية قائلاً (هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ) ثم يورد أدلة من اللغة هي من ضروب الشواهد التعليمية الشائعة، غير أنَّ السلك الرابط في كل كلامه هو بِلا منازع هاجس المعنى: وخذ مفاصل الخطاب واقتطعها من سياقها بعنوة منهجية ترَ ما نحن ندلُّك عليه من قبيل:

فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً ...

إذا اتفق ما هذه سبيله...

ما يقوم مقام بيان الإعراب ....

فإن كان هناك دلالة أخرى من قبل المعنى، لك أن تقدِّم أو تؤخِّر كيف شئت... لأنَّ في الحال بيانا لما تعني ....

وهكذا الأمر إلى أنّ يقل: ((ولمَّا كانت معاني المسمين مختلفة كان الإعراب الدال عليها مختلفًا أيضًا))[٣٣]. لا ريب إذن أنَّ في الإعراب قيمتين: قيمة بنائية بما هو ظاهرة محايثة للغة العربية، وقيمة وظيفية بما هو العنصر الضابط للمعنى، وقد تضافر مع سائر العناصر المكونة لنسيج الخطاب، ولَئِنِ استوى الأمر في تاريخ علوم اللغة العربية على ركن المعرفة الواصفة، وهو النحو، وركن المعرفة المعللة وهو أصول النحو، فإنَّ نمطين من التأليف قدِ انبثق ابتداءً من القرن الخامس فجاء يمد الجسور بين الحقلين، وذلك عن طريق وضع متون تختزل العلم، تتلوها شروح تتولى تشييد أهرامها، ممَّا شكَّل ضربًا من المعرفة قائمًا بذاته هو المعرفة المفسِّرة: هي مصنفات في ظاهرها تفسر نصًّا وفي حقيقتها تؤسس للعلم عبر تفسير النص[٣٤].ويمكن أن نلحظ أنَّ ابن جنّي يجعل من القصد أساس بناء الكلام، وهو ما يدفع العرب للاعتناء بألفاظهم وتكوينها ((فأول ذلك عنايتها بألفاظها، فإنَّها لما كانت عنوان معانيها، وطريقًا إلى إظهار أغراضها ومراميها، أصلحوها، ورتبوها، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها، ليكون ذلك أوقع في السمع، وأذهب في الدلالة على القصد))[٣٥]، فانتقاء الألفاظ والعناية بها هي أقرب ما تكون لبيان المقاصد، ثم يأتي ابن جنّي معقبًا بحديثه السابق بنظرة تكاد تكون قانونًا في استعمال الكلام، وكيف يكون واقعًا في النفس دالًا على المقاصد فما الطريقة التي يراها ابن جنّي مؤدية لهذا الغرض ((ألا ترى أنَّ المثل إذا كان مسجوعًا لذ لسامعه فحفظه، فإذا هو حفظه كان جديرًا باستعماله، ولو لم يكن مسجوعًا لم تأنسِ النفس به، ولا أنقت لمستمعه، وإذا كان كذلك لم تحفظه، وإذا لم تحفظه لم تطالب نفسها باستعمال ما وضع له وجيء من أجله...))[٣٦]. إنَّ بناء نظرية نحوية هو محاولة للإجابة عن أسئلة محدَّدة، ممَّا يفسِّر اختلاف الأنحاء التي أفرزها الفكر اللغوي الإنساني على مر العصور، فباختلاف الأسئلة الموجهة للنظر تختلف الأنحاء والنظريات، فالأطر النظرية ومكوناتها

(الأجهزة المفاهيمية وطرائق الاستدلال) تختار بتوجيه من عقائد أولية عاملة في أذهان أصحابها، إذ كان النحو العربي في نشأته استجابة لسؤال حكم تفكير الأقدمين، وهو مسألة التغير، فالناظر في هندسة الأقوال والمذاكرات النحوية يجدها منظمة في صورة هرمية، تقوم على الفصل بين الأصل والفرع، ودرجات ترتيبهما الممكنة، ومن ثمة أسئلة الترتيب بين علامات الإعراب أيهما أسبق، وترتيب العوامل (العامل القوي والعامل الضعيف) والترتيب الاشتقاقي بين المقولات[٣٧]. يتعامل ابن جنّي مع الاستعمال بنزوع احتفائي لافت، رائيًا أنَّ الاستعمال اللُّغويّ منبع للقوانين والأصول المسوّرة للكليات اللغوية والنحوية، لذا فإنَّ استعمال تراكيب نحوية يجري توصيفها جمليًا مع العناصر غير اللُّغويَّة هو المنطلق الأساسيّ لتحديد القواعد المنظمة لكليات الصناعة النحوية وما يتصل بها، فالكلام لا تحصل فائدته إلَّا عن طريق الجمل ومدارج القول ((وذلك أنَّ الكلام إنَّما وضع للفائدة، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة، وإنَّما تجنى من الجمل ومدارج القول))[٣٨].وهذه الرؤية التداوليَّة للكلام أخذت حيّزًا لطيفًا في رؤى ابن جنّي للعمل اللُّغويّ، فهو مع ما عرَّفه للُّغة وبيانه لها بأنَّها مجموعة أصوات، فتعريف اللغة عنده يدل على الوعي العام بأنَّ كل ما يمكن أن يقوم بدور التواصل بواسطة التلفظ قابل؛ لأنَّ يوسم باللغة بما في ذلك اللغات المنطوقة المستعملة ممَّا يسمَّى اليوم باللهجات. ومع ما أوضحه من أنَّ الكلام هو عبارة عن الجمل المتداولة، فهو يحدّد أيضًا الكلام ابتداءً بتولُّده عند متداوليه، فهو يذهب في الكلام إلى ما هو أبعد من حدود الجمل والفائدة؛ وذلك (لأنَّ الكلام ما هو في نهاية الأمر إلَّا عبارات عن هذه المعاني، فكلَّما ازدادت العبارة شبهًا بالمعنى كانت أدلّ عليه، وأشهد بالغرض فيه)[٣٩]، فهو هنا يقف عند تفاصيل التركيب ويجمع بين مفهوم اللّغة بأنَّها أصوات معبَّرة، وبمفهوم الكلام بأنَّها ألفاظ قائمة مترتبة مع بعضها بعضًا مكونة الجمل التي وقف عندها النحاة ودرسوا قواعد تشكّلها. وإذا كانت اللغة قد فهمت في مجال التفكير اللغوي العربي عمومًا بوصفها بنية ذات بعد وظيفي –يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم– فقد كان من الطبيعي أن يترتب على هذا الفهم نتائج على مستوى الوصف والتحليل يروم بها الناظر في اللغة تفصيل القول في انتظام عناصر الكلام فيما بينها من جهة، وتلمس الترابط القائم بين انتظام تلك العناصر والوظيفة من جهة ثانية.إنَّ هذا التصور لطبيعة اللغة ووظيفتها هو الذي انبنت عليه النظرية اللغوية العربية القديمة، وهو الذي تحددت على أساسه دراسة القدماء للغة، وما تقوم عليه من تصنيفات ومفاهيم وأحكام ومصطلحات. فاللغة في مذهبهم أداة من أدوات الأغراض وآلة من آلات العمل تتميز بالخفة وعدم الافتقار إلى ضرر الازدحام، وقد كان هذا ((التصور حاضرًا حضورًا ضمنيًّا أو صريحًا في مختلف ما وضع من قواعد نحوية وما طرح من قضايا تتصل بنشأة اللغة وطبيعتها، ووظيفتها وما يعمله الإنسان بواسطتها. نجد ذلك ضمنيًّا في قواعد النحو وأحكامه الإعرابية، وفي احتكام البلاغيين والأصوليين والمفسرين إلى تلك الاحكام والقواعد المنبنية على العمل والإعراب، ونجد ذلك صريحًا لدى حدهم للغة، وتفسيرهم لاستخدام العلامة اللغوية بالحاجة إلى التواصل بوصفه عملًا من الأعمال الضرورية للاجتماع البشري))[٤٠].لقد وجد ابن جنّي أنَّ له أن يجتهد في علم العربية، وبمقتضى هذا التصور الذي عرضه بعبارته البليغة، وألفاظه المنتقاة، تلك التي تُعدُّ من سمات هذا العالم الخالد، وهي ممَّا كان يسمو فيه. قال محمد علي النجَّار: ((وهو يسمو في عبارته، ويبلغ بها ذروة الفصاحة في المسائل العلمية الجافة البعيدة عن الخيال ووجوه التطرية))[٤١]. فموقف ابن جنّي على جانب مهم من الحرية العقلية والمرونة في التأويل لما تتسم به اللغة من علل وأغراض، فاللغة تمد النحوي بما هو موجود فيها وهي قابلة لكل تأويل وتفسير وتعليل، ولعل المسافة بين ما تقره اللغة في نظامها من قواعد ومبادئ ومعطيات وما يستنبطه النحوي المتأمل في ذلك النظام تتقلص، وتغيب شيئًا فشيئًا معالم الافتراق بينهما؛ ليضيق ما يبدو بونًا شاسعًا، ويقترب ما يبدو بعيدًا بين الطبيعي والعقلي والعملي والنظري والمنجز والمجرد.نظر ابن جنّي إلى العلل على أساس أنَّها تكوّن ضربًا من المقاييس والثوابت الكامنة في جوهر البنية اللغوية. وكأنَّه يؤكّد بهذا أنَّ ما يستنبط من علل متنوعة وما يدركه النحوي في تجريده وتنظيره لا يعدو أن يكون واقعا في ميدان البنية اللغوية وما تسمح به الملكة من احتمالات التأويل والاستنتاج لأنواع القوانين والمبادئ، ولهذا يبقى مجال النظر في اللغة نسبيًّا قابلاً للاختلاف والتطور في المكان والزمان. وبهذا تكون العلل موسومة بهذا الاختلاف والتطور، ولكن هذا الاختلاف يفضي إلى رسوخ القوانين المتولدة عن طبيعة اللغة. وتلك القوانين أصول مبدئية لا يمكن بلوغها بمجرد الصدفة والاتفاق، بل هي ناتجة عن استمرار القوانين واطرادها وسعي من النحاة إلى التقعيد والتعليل، ونجد هنا أيضًا تنافس البنية الطبيعية للغة والبنية القياسية الاستنباطية التي يحققها النحوي ليشكلن الأصول النظرية[٤٢].على أنَّ هذا التفكير الحر، والبحث الطليق، لا يدعو إلى الانفلات من الضوابط والمقاييس، ولا إلى الخروج عن سُنن العلم وقواعد البحث، لذا نبَّه ابن جنّي على هذا، وبيَّن أنَّ الأمر على منحًى معيَّن، وأنَّ الاجتهاد مسلك دقيق لا يرتاده إلا من أهل له. ومن هذا، ما كان الأمر مخالفًا للجماعة رغبةً في المخالفة، أو تشجيعًا عليها. وها هو ذا يقول: ((إلا أنّنا –مع هذا الذي رأيناه، وسوغنا مرتكبه– لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها، وتقدم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل، وأعجازًا على كلاكل))[٤٣]. ثم يصف ذلك المؤهل للنظر والاجتهاد بأنَّه ذاك الذي وقف

على الكلام العربي العالي، وفي مقدمته القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، فالمؤهل للاجتهاد يعيش مع هذا الكلام، و((يناهضه اتقانًا، ويثابته سرفانًا، ولا يخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره. فإذا هو حذا على هذا المثال، وباشر بأنعام تصفحه أضاء الحال، أمضى الرأي فيما يريد الله منه، غير معازّ به، ولا غاضّ من السلف –رحمهم الله– في شيء منه، فإنَّه إذا فعل ذلك سدَّد رأيه، وشيَّه خاطره، وكان بالصواب مئنَّة، ومن التوفيق مظنَّة))[٤٤]. وتعظم مرتبة النظر والتأمل عند ابن جنّي، ويرى أنَّ من العمل ما لا يتحاكم فيه إلا إلى النفس، والحسّ، ولا يرجع فيه إلى إجماع سابق. لذا أشار إلى أنَّ إجماع القوم على أمر، واعتقادهم إيَّاه، لا يعدُّ دليلًا حاسمًا على الحقيقة. قال يُشيرُ إلى حالة لم يثبت إجماع القوم عليها: ((ولو أرادوه واعتقدوه وذهبوا إليه لما كان دليلًا على موضع الخلاف. وذلك أنَّ هذا موضع إنَّما يتحاكم فيه إلى النفس والحس، ولا يرجع فيه إلى إجماع ولا إلى سابق سنة ولا قديم ملة))[٤٥].والناظر في المقدمات العامة التي رقنها ابن جنّي في معظم مدوناته يجد حديثًا عن الشبه والتمايز لا يمكن أن يحمل على أنَّه حديث عن مبدأ من مبادئ التحليل الأساسية الذي اعتمد عليه في بثِّ تصوراته الأساسية وطبيعة ما يعرض له من موضوعات، خصوصًا إذا اتضح أنَّ مقدماته على ما فيها من إجمال لا تستأثر بحديث لا يكون له دخل في قضايا الكتاب، ولا تهتم بموضوع دون أن يكون له غرض في توجيه المباحث المبثوثة تحت مظلّة عنونة بعينها، بل هي مقدمة من تقوم في جوهرها على بيان الأغراض الثاوية خلف الأسس التي تقوم عليها مدونة ما. وإذا ما رام رائمٍ وضع مقولات أساسية وظفها ابن جنّي تحت مجسات الفحص والتدليل فسيجد أنَّها وإن تغايرت في بعض الظواهر إلا أنَّ خيطًا ناظمًا يربطها بنسق دقيق متسق، ومن هذه المقولات مقولة الاشتقاق، والقيمة المعجمية التصنيفية للخاصية الاشتقاقية هي في وجه آخر منها ذات قيمة عرفانية من حيث أنَّ الحروف الأصول هي بمنزلة مرجع إدراكي تتجمَّع عنده المشتقات جميعًا، ((فيغدو الميزان الاشتقاقي بمنزلة الرائز الذي تقاس به درجات الاستساغة في اللفظ وهو ما يذكره ابن جنّي من المرء يسمع اللفظة فيشكك فيها فإذا رأى الاشتقاق قابلًا لها آنسَ بها وزال استيحاشه منها))[٤٦]، فللاشتقاق –من حيث هو خاصية توليدية– أثر ذهني؛ لأنَّ الجذر يغدو بمنزلة المرجع الذهني الدلالي والشكلي، وليس ما فعله ابن جنّي – ومن قبله الخليل بن أحمد الفراهيدي– من تقليبات في الجذور إلا سعيًا إلى ترييض العلاقات الدلالية وتجريدها وَفْق منوال لا شكَّ أنَّ الخلفية فيه هي الوعي بأنَّ الذهن يتصرف في اللفظ على درجة عالية من الاقتصاد في الأداء وأجلاها صورة وأجلها أثرًا هذه التقليبات التي تجري على عدد محدود من الحروف فيؤمن من الدلالات عددًا غير محدود والوعي بالقيمة الدلالية للنظام الصوتي في وجهيه الاشتقاقي والتصريفي جعل اللغويين يراوحون بين عدِّ ذلك من النظام وعدّه من الاستعمال، فابن جنّي يبدو أنَّه قد رأى في الأمر من الانتظام ما جعله يجعل عديدًا من الظواهر في خانة النظام لا الاستعمال العرضي، والمثال في ذلك حركية عين الفعل في المشتقات، فهي بمنزلة المجس الذي يترجم ما يطرأ على الفعل من الدلالات، يقول ابن جنّي: ((ومن ذلك أنَّهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلًا على تكرير الفعل فقالوا كسَّر وقطَّع وفتَّح وغلَّق))[٤٧] على أنَّ لفظه الاشتقاق قد غدت مصطلحًا مُشكلًا تتجاذبه استعمالات غير متجانسة، وفي مفترق الاختلاف تكمن المزالق التصنيفية التي انقاد إليها بعض الباحثين، وأول ما يتعين التذكير به أنَّ الدارسين المعاصرين قد توارثوا نمط العرض الذي استقر أمره من لدن اللغويين العرب القدامى، ولا سيَّما شيخ أصول النحو ابن جنّي الذي اكتملت في خصائصه نظرية الاشتقاق بصورها الثلاث: الوصفية والتعليلية والافتراضية[٤٨]، إنَّ أنواع الدلالة التي ذكرها ابن جنّي تتجمع كلها لتؤسس دلالة الكلمة لغةً وسياقًا ، فلكل كلمة دلالة لفظية وصناعية ومعنوية، فالدلالة اللفظية هي الدلالة الأصلية والدلالة الصناعية هي دلالة الصيغة والتركيب والدلالة المعنوية هي دلالة النظم، وتتجمع كل هذه الأنواع من الدلالات لتكوُّن دلالة الكلمة لغةً وسياقًا ... نستنتج من تعريف ابن جنّي للدلالة ومن تقسيمه لأنواعها أنَّ مفهوم الدلالة عنده يبدو متكاملًا، فلقد تفطن إلى أنَّ لكلِّ لفظ دلالة لفظية ودلالة صناعية ودلالة معنوية ودلالة سياق ودلالة مقاصد متكلِّم. فقد تكون الكتابة قاصرة عن الإيفاء بكامل مقاصد المتكلم وطريقة تنبيره للكلام دلالة إضافية تترجم عن مقاصد المتلفظ فيقع التواصل.إنَّ وجهة النظر هذه قد تكون مقبولة، ولكن النقد الذي يمكن أن يوجه إليها هو أنَّ ابن جنّي بنى مفهومه هذا على كلمات مستقرة المعاني ويُفترض أن يفهمها الجميع بالطريقة نفسها، ولكنَّنا نجده يشير في كثير من المواضع في (الخصائص) إلى مصطلح لغات، أو لغة بمفهوم اللهجة؛ إذ قد يختلف معنى كلمة واحدة في قبيلتين وآنذاك نجد أنَّ دلالة اللفظ الواحد قد تتغيَّر. ثم أنَّ الكلمات تتطوَّر وتواجه توسعًا في دلالاتها فأي دلالة نعتد بها؟ الدلالة القديمة أم الدلالة الحادثة؟ فهو وإن أشار إلى هذا الموضوع من حين لآخر، لم يتعمق في تحليله. نلاحظ أيضًا أنَّ ابن جنّي لم يتحدَّث عن الدلالة المتقاربة لبعض الألفاظ، أو ما نسميه اليوم بالحقول الدلالية مع أنَّ هذا النوع من التصنيف كان شائعًا في عصره وقبل عصره، ونعني به كتب الموضوعات مثل كتب الحيوان: الإبل، والخيل، والنحل.... إلخ، لا نعتقد أنَّه أعقل الحديث عن هذا الموضوع، ونرجّح أنَّه عدل عن ذلك لكثرة التأليف في هذه الميادين، ولعلَّه رأى في ذلك موضوعًا متشعبًا قد يخرجه عن هدفه[٤٩]. وإذا كانت فكرة اعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول

من صميم الدرس اللساني، فإنَّ ما يبدو من ملامح الدقة في هذا السياق أن التماس الانتظام والنظامية تم في مستوى لغوي قابل للإخضاع للمنهج الإحصائي على النهج الذي اتبعه ابن جنّي، واهتمَّ به في كتابيه (الخصائص) و(سر صناعة الإعراب)[٥٠].درس ابن جنّي في كتابه الخصائص مختلف المسائل اللغوية، وحاول تبرير ما يطرأ على الألفاظ من تغيُّر، ولكن انطلاقًا من مبدأ مهم كان الأساس في ظهور كثير من كتب اللغة، وهو مبدأ المحافظة على اللغة الأصلية (القحة) التي تكلَّمها العرب قبل ظهور الإسلام والتي على أساسها تحدُّد مفهوم العرب للفصاحة (انتهت الفصاحة في منظور القدماء في القرن الثاني الهجري، وبدأ المولد من حيث انتهى الفصيح)؛ لذا كان ابن جنّي يجتهد في تبرير انحراف المعنى الذي يحدث للفظ على مستوى المعنى، أو التركيب، أو النطق. ولم يكن تبريره في أغلب الأحيان إجرائيًّا ينطلق من منطق اللغة، وحاجتها التلقائية للتطور، وإنَّما كان يحاول إرجاع الفرع إلى الأصل، أي: تبرير الانزياح وإرجاعه إلى أصل اللغة؛ لأنَّ استعمال اللفظ في معناه الجديد المكتسب لا يُعدُّ من الفصاحة في رأيه، وفي رأي معاصريه، ومن نحا نحوهم من المتأخرين(٥١). ذهب ابن جنّي إلى عدِّ اللغة مجازًا ((اعلم أنَّ أكثر اللُّغة مع تأمله مجاز لا حقيقة))[٥٢]، إذا ما ربطنا المجاز بشجاعة العربية فهمنا أنَّ المقصود هنا هو الخروج والعدول عن الأصول وتصرف المتكلم في هذا المخزون المشترك تصرُّفًا فرديًّا مخصوصًا ((والواقع أنَّ هذا الموقف يمكن تأويله على أنَّه ضرب من تفسير لاستعمال اللغة بوصف مفرداتها رصيدًا مشتركًا و(دليلًا) ونقلتها من وضع عام غير مقيد بمتكلم معين وظروف معينة إلى خطاب خاص تحدِّد وحداته ظروف الكلام وغايته ... فالاستعمال المجازي الذي يشير إليه ابن جنّي ليس في نهاية الأمر سوى هذا التقييد يكسب العلامة اللغوية صيغتها الفردية في الخطاب الذي ترد فيه))[٥٣]، نقدر أنَّ القول بالمجاز في اللغة عمومًا يرجع إلى أنَّ اللغة تمثِّل تصورنا للشيء لا الشيء في ذاته. وهي الفكرة التي أبان عنها (لايكوف، وجونسون) فهما يريان مع الفارق الأبستيمي بينهما وابن جنّي ((إنَّ الاستعارة حاضرة في كل مجال حياتنا اليومية، إنَّها ليست مقتصرة على اللغة، بل توجد في تفكيرنا وفي الأعمال التي نقوم بها أيضًا، إنَّ النسق التصوري العادي الذي يسيِّر تفكيرنا وسلوكنا له طبيعة استعارية بالأساس))(٥٤)، وتقديرنا أنَّ تغليب المجاز في اللغة على نسبة الحقيقة يفيد في تصور ابن جنّي أنَّ المتداول من المعاني والمقصود من اللفظ ما أريد به مدلوله المطابقي، يقول ابن جنّي: (اعلم أنَّ أكثر اللُّغة مع تأمُّله مجاز لا حقيقة) وهو موقف لا يختلف عن موقف (فندريس)، إذ يرى لكل كلمة في اللغة معنًى عاطفيًّا يتأرجح حول معناها المنطقي(٥٥).على أن ثمة سؤالا مهما هنا، وهو : كيف تتم للمشاركين في الموقف التواصلي عملية الانتقاء بين الحقيقي والمجازي؟ وبصياغة أخرى: كيف يتم تداول الرصيد الدلالي بينهما؟ هنا يتم يتمّ طرح مفهومين مركزيين في نظرية توظيف المعنى اللغوي الدلالي وهما: المقاصد والظروف الحافة بالاستدلال، وهذان المفهومان يشيران الى عمليات ذهنية يقوم بها المخاطِب و المخاطَب في حدث التواصل اللغوي، ويمكن الذهاب الى القول بأن هذا النسق المضمر يكاد يكون الناظم الاكثر أهمية في مجمل التصورات التي بنى عليها أبو الفتح مساراته النظرية .

المصادر والمراجع

– ابن جني عالم العربية, د. حسام سعيد النعيمي, ط١، دار الشؤون الثقافية , بغداد , ١٩٩٠.

–أصول التفكير الدلالي عند العرب،من اللزوم المنطقي الى الاستدلال البلاغي،د حسين السوداني، مركز الملك عبدالله لخدمة اللغة العربية، الرياض، السعودية، ٢٠١٧.

–الأسس النظرية والمنهجية للسانيات السيبويهية، عبد الكريم البسيري، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس المغرب، ٢٠٠٦–٢٩٩٧.

–الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، د خالد ميلاد، جامعة منوبة، تونس ٢٠٠١.

–تأويل اللفظ والحمل على المعنى، وئام الحيزم، جامعة تونس، تونس، ٢٠٠٩.

–الخصائص، ابو الفتح ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦.

–دروس في أصول النظرية النحوية العربية من السمات إلى المقولات، المنصف عاشور، مركز النشر الجامعي ن تونس ٢٠٠٥.

–الشرط والإنشاء النحوي للكون –بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات–، محمد صلاح الدين الشريف، جامعة منوبة، تونس ٢٠٠٢.

–العربية والإعراب، عبدالسلام المسدي، دار الكتاب الجديد، بيروت ٢٠١٠.

–في اللسانيات العامة، تاريخها، طبيعتها، مفاهيمها، مصطفى غلفان، دار الكتاب الجديد، بيروت ٢٠١٠.

–قضايا أبيستمولوجية في اللسانيات، حافظ إسماعيلي علوي، امحمد الملاخ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠٠٩.

–الكلمة دراسة في اللسانيات المقارنة، محمد الهادي عياد، مركز النشر الجامعي، تونس ٢٠١٧.

-المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، توفيق قريرة، منشورات محمد علي الحامي، تونس ٢٠٠٣.
- نظرات في التراث اللغوي. عبد القادر المهيري، دار الغرب الاسلامي، بيروت ١٩٩٣.

---

[١]-الأسس النظرية والمنهجية للسانيات السيبويهية ٦.

[٢]-نظرات في التراث اللغوي ص١١

[٣]ينظر: في اللسانيات العامة ١٩٦

[٤]- ينظر:تأويل اللفظ والحمل على المعنى ٣١

[٥]- ينظر:الأسس النظرية والمنهجية للسانيات السيبويهية ١٥

[٦]ينظر على سبيل المثال:(ابن جني الخصائص ١١٠/١، الاسترابادي شرح الكافية ٦٣/١)

[٧]-ينظر: الشرط والإنشاء النحوي للكون ١٦٩/١-١٧

[٨]-ينظر: الطبيعة والتمثال أحمد العلوي ٢٣٧

[٩]-ينظر: الأسس النظرية والمنهجية للسانيات السيبويهية ٧

[١٠]-الخصائص ٤/١

[١١]-الخصائص ١٦٦ وينظر: دروس في أصول النظرية النحوية ١٨

[١٢] الخصائص: ١٨٩/١

[١٣] الخصائص: ١٩٠/١.

[١٤]الخصائص: ١/ ٢٥٠

[١٥]-ابن جني عالم العربية، ص ١٦٨ _ ١٦٩

[١٦]- الكلمة :دراسة في اللسانيات المقارنة ١٠-١١

[١٧]-دروس في أصول النظرية النحوية ٢٨٢-٢٨٣

[١٨]-الخصائص: ١/ ٤٥، ٤٦

[١٩]- الخصائص: ١ / ٢٤٣.

[٢٠]-ينظر : البعد التداولي عند ابن جني (أطروحة دكتوراه)

[٢١]-الخصائص: ١٩٠/١، والمصطلح النحوي ٢٦

[٢٢]-الخصائص ٧٣/٣

[٢٣]- ينظر:المصطلح النحوي ٢٦

[٢٤]الخصائص ٣٥/١

[٢٥]- ينظر:العربية والإعراب ٦٦-٦

[٢٦]-نظرات في التراث اللغوي العربي المهيري ٥٦ وينظر العربية والإعراب ٩

[٢٧]الخصائص: ١٧/١، وينظر:الأسس النظرية ١٦٨

[٢٨]م ص ١٧/١

[٢٩]الخصائص ٣٤/١

[٣٠]- ينظر: العربية والإعراب ٧١

[٣١]-ينظر: دروس في أصول النظرية النحوية العربية ٥

[٣٢]-ينظر: م ن: ١٧٦

[٣٣]الخصائص ٣٥/١-٣٧

[٣٤]العربية والإعراب ٧٢-٧٣

[٣٥]الخصائص: ١/ ٢١٥ _ ٢١٦

[٣٦]الخصائص: ١ / ٢١٦

[٣٧]- ينظر: قضايا أبيستمولوجية في اللسانيات ٤

[٣٨]الخصائص: ٢/ ٣٣١

[٣٩]الخصائص: ٢/ ١٥٤

[٤٠]-الإنشاء في العربية ٤٧

(٤١) مقدمة محمد علي النجار لتحقيقه كتاب الخصائص: ١/٢٧.

[٤٢]-ينظر: دروس في أصول النظرية ٢٨٢

(٤٣) الخصائص ٢٧

[٤٤]- الخصائص: ٢٧.

[٤٥]- الخصائص: ٢/٣٢٦.

[٤٦]الخصائص: ١/٣٦٩ وينظر أصول التفكير الدلالي: ٣٣٧

[٤٧]الخصائص: ٢/١٥٥، أصول التفكير ٣٣٩-٣٤٠

[٤٨]مباحث تأسيسية في اللسانيات ٥٩

[٤٩]- ينظر: الكلمة: دراسة في اللسانيات المقارنة ١٣١-١٣٢

[٥٠]- ينظر: أصول التفكير الدلالي ٣٤١

[٥١]- ينظر: الكلمة ٤٧٤

[٥٢]-الخصائص ٢/٤٤٩

[٥٣]-نظرات في التراث ٧١

[٥٤]- ينظر: تأويل اللفظ ٤١

[٥٥]- ينظر: أصول التفكير الدلالي عند العرب ١٦٥